تقرير البورصة اليومي

تباين في أداء مؤشري السوق.. واستقالة الحكومة ألقت بظلالها على جلسة نهاية الربع الأول

الاداء الضعيف للسوق واضح على الوجوه (سعود سالم)

انهى سوق الكويت للاوراق المالية تعاملات الاسبوع على تباين واضح في اداء مؤشريه السعري والوزني، حيث ارتفع السعري بمقدار طفيف بلغ 1,1 نقطة، فيما انخفض المؤشر الوزني بمقدار 3,3 نقطة وهو ما يعبر عن واقع اداء السوق امس، ورغم ارتفاع المؤشر السعري، إلا ان المؤشر العام ظل دون مستوى 6300 نقطة الذي فقده في جلسة اول من أمس، وكان واضحا ان السوق بدا متأثرا بما دار على الساحة السياسية المحلية عندما اعلن عن اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء تمهيدا لتقديم الاستقالة، وذلك قبل الاعلان الرسمي عنها.

ومنذ بداية التعاملات والسوق أخذ منحى التراجع المحدود الذي لم يتجاوز الـ 15 نقطة وهو ما يعبر عن تماسك نسبي رغم تراجع عدد من الاسهم القيادية وخاصة في القطاع المصرفي وعلى رأسها سهم الوطني الذي انخفض بمقدار 40 فلسا بعد عمليات تصريف متوسطة بهدف جني الارباح، الأمر الذي انعكس سلبا على سهم بنك بوبيان التابع له والذي تراجع بمقدار 10 فلوس بعد تداولات محدودة للغاية، وكان من بين الاسهم القيادية الضاغطة على السوق وخاصة المؤشر الوزني الذي يتأثر عادة بالأسهم الثقيلة هو سهم زين الذي تراجع بمقدار 20 فلسا وهو ما انعكس سلبا على عدد من الاسهم المرتبطة به مثل الساحل والمال وانابيب والسفن.

وعزز من تراجع مؤشرات السوق طيلة جلسة التداول استمرار انخفاض سهم اجيليتي بعد الاعلان عن صدور حكم ضد الشركة في قضيتها مع وزارة العدل الأميركية، وهو ما انعكس سلبا على الأسهم المرتبطة مثل الوطنية العقارية ومركز سلطان.

وظهر مع بداية جلسة الأمس وهي الأخيرة في تداول الربع الأول من العام الحالي انه لا توجد نوايا للتصعيد من قبل المجاميع الاستثمارية لتجميل ميزانيات هذه الفترة المالية بما في ذلك مجموعة الصفاة الأكثر نشاطا بين المجاميع الاستثمارية الاخرى، حيث تراجع سهم الشركة الأم مع اقفالات الجلسة بمقدار 3 فلوس.

انخفاضات سهمي «الوطني» و«زين» وراء عدم تحول مسار المؤشر الوزني في إقفالات الثواني الأخيرة

واختتم السوق تعاملاته بارتفاع مفتعل في الثواني الاخيرة، غير ان هذا الارتفاع كان قاصرا على المؤشر السعري دون الوزني نظرا لانخفاض عدد من الاسهم الدينارية وفي مقدمتها الوطني وزين.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 1,1 نقطة ليغلق عند مستوى6295,6 نقطة بارتفاع نسبته 0,02٪ مقارنة مع جلسة اول من امس، في حين انخفض المؤشر الوزني بمقدار 3,3 نقاط ليغلق عند مستوى 438,30 نقطة بانخفاض نسبته 0,75٪ مقارنة مع جلسة أول من امس.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 116,2 مليون سهم نفذت من خلال 1933 صفقة قيمتها 26,6 مليون دينار، وعلى مستوى المتغيرات الثلاثة انخفضت كميات التداول بنسبة 2,9٪، فيما انخفضت الصفقات بنسبة 2,3٪، فيما ارتفعت القيمة بنسبة 2,6٪ مقارنة مع جلسة تداولات الأمس.

وجرى التداول على اسهم 116 شركة من اصل 216 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 32 شركة وتراجعت اسعار اسهم 46 شركة وحافظت اسهم 38 شركة على اسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط اسهم 100 شركة في أغلب القطاعات. وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 21,7 مليون سهم نفذت من خلال 462 صفقة قيمتها 9,9 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 9,4 ملايين سهم نفذت من خلال 280 صفقة قيمتها 6,9 ملايين دينار، وجاء قطاع العقارات في المركز الثالث من حيث القيمة، اذ تم تداول 43,6 مليون سهم نفذت من خلال 504 صفقات قيمتها 3,9 ملايين دينار، وحل قطاع الصناعة في المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 9,2 ملايين سهم نفذت من خلال 227 صفقة قيمتها 3,6 ملايين دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 29,4 مليون سهم نفذت من خلال 377 صفقة قيمتها 1,6 ملايين دينار.

آلية التداول

استمر انخفاض اداء قطاع البنوك الذي استحوذ على 26٪ من القيمة الاجمالية في جلسة الامس، وتأثر القطاع بتراجع سهم الوطني بمقدار 40 فلسا انخفض على اثرها الى 1,140 دينار بعد تداولات متوسطة بلغت كمياتها 1,02 مليون سهم، وانخفض سهم بوبيان بمقدار 10 فلوس بعد تداولات ضعيفة بلغت كمياتها 115 الف سهم، كما تراجع سهم المتحد بمقدار 10 فلوس بعد تداولات ضعيفة ايضا بلغت 85 الف سهم، اما سهم برقان فواصل ارتفاعاته بمقدار 5 فلوس ليصل الى مستوى 475 فلسا وذلك بعد تداولات نشطة تجاوزت الـ 2,4 مليون سهم، وارتفع سهم الخليج بواقع 10 فلوس بعد تداولات محدودة، فيما استقرت باقي اسهم القطاع عند مستويات اغلاقاتها السابقة. واستمر انخفاض اسهم الشركات الاستثمارية، وان كان مستوى التراجعات اقل حدة من اول من امس، اذ بلغ عدد الاسهم المتراجعة 11 سهما مقابل 4 اسهم حققت ارتفاعات، وشهدت مجموعة الصفاة عمليات تخارج واضحة لليوم الثاني على التوالي بهدف جني الارباح بعد ان شهدت اغلب اسهم المجموعة ارتفاعات ملحوظة في الجلسات الاخيرة، فيما تراجع سهم الاستثمارات بواقع 5 فلوس بعد تداولات محدودة، اما سهم ايفا فشهد تداولات كبيرة تجاوزت الـ 8,2 ملايين سهم، وهو ما اثر على بعض اسهم المجموعة.

واستمر تراجع اسهم الشركات العقارية في جلسة الامس، اذ تراجعت قيم 10 أسهم مقابل ارتفاع 5 اسهم، واستمر تراجع سهم عقارات الكويت على وقع النتائج السلبية التي اعلنتها الشركة، وواصل سهم الوطنية العقارية متأثرا بسهم اجيليتي، كما انخفض سهم المزايا القابضة على وقع الخسائر الكبيرة التي اعلنتها الشركة.

وعلى مستوى اسهم الشركات الصناعية فقد ارتفع سهم بورتلاند بمقدار 60 فلسا ليصل الى مستوى 1,600 فلس، وواصل سهم منا القابضة تراجعاته اليومية بالحد الادنى ليصل الى مستوى 32,5 فلسا للسهم. وقاد سهم زين قطاع الاسهم الخدماتية الى تراجع جديد بعد ان فقد السهم 20 فلسا اغلق على اثرها عند مستوى 1,320 فلس، كما استمر تراجع سهم اجيليتي بمقدار 5 فلوس، وشهد سهم الصفوة عمليات تداول كبيرة غير ان السهم استقر عند مستوى اغلاقه السابق.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

1.1
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,02٪ وانخفض المؤشر الوزني 3,30 نقطة بنسبة 0,75٪.

116.2
مليون سهم تم تداولها بقيمة 26,6 مليون دينار.

5
شركات استحوذت اسهمها على 60,5٪ من القيمة الاجمالية وهذه الشركات هي زين وبيتك وبورتلاند ورمال والوطني، واستحوذ سهم زين على 7,9 ملايين دينار تمثل نحو 67٪ من القيمة الاجمالية.

4
قطاعات تراجعت مؤشراتها في جلسة الامس تصدرها قطاع الخدمات وذلك بمقدار84 نقطة، تلاه قطاع البنوك بمقدار 64 نقطة، تلاه قطاع الاستثمار بمقدار 8,1 نقاط، وتراجع قطاع العقارات بواقع 4,7 نقاط.

«ألافكو» تطالب «الخطوط الوطنية» بـ 70 مليون دولار

ذكرت شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات أنها تعاقدت على تأجير الخطوط الوطنية ثلاث طائرات تبدأ من عام 2009 وتنتهي عام 2017، مشيرة إلى أنه لما كانت الخطوط الوطنية قد أوقفت عملياتها بتاريخ 16 مارس 2011 فقد قامت الشركة بإنذار الخطوط الوطنية بتاريخ 17 مارس 2011 بان توقيف العمليات يعد بمثابة إخلال ببنود العقد.

وقالت «الافكو» في بيان نشر على موقع البورصة إنها قامت برفع مطالبة على الخطوط الوطنية قيمتها حوالي 70 مليون دولار، تمثل باقي القيمة الايجارية للطائرات الثلاث لباقي المدة، طبقا لما هو منصوص عليه في عقود التأجير المبرمة بين الطرفين. وأبدت «الافكو» استعدادها للتفاوض مع الخطوط الوطنية للوصول للتعويض العادل، نظرا لما سببه ايقاف عمليات الخطوط الوطنية من اضرار لها. من جهة أخرى ذكرت شركة الخطوط الوطنية الكويتية في بيان نشر على موقع البورصة ان مجلس إدارتها اجتمع أمس الأول، وتمت مناقشة البنود التالية واتخاذ قرار بشأنها:

مناقشة الدراسة المعدة من قبل ادارة الشركة عن الخطة المستقبلية للشركة وامكانية اعادة مباشرة العمليات التشغيلية للشركة مرة اخرى كما استعرض مجلس الادارة قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 444 لسنة 2011 بشأن القواعد والاجراءات التنفيذية للقانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة عامة، ومدى تأثير هذا القرار على اعادة العمليات التشغيلية لشركة الخطوط الوطنية الكويتية.

وقرر مجلس الادارة تكليف الرئيس بدراسة قرار مجلس الوزراء المشار اليه اعلاه من الناحية القانونية والمالية واخطار مجلس الادارة بما يستجد في حينه وتأجيل اتخاذ قرار اعادة تشغيل الشركة الى اجتماع مجلس الادارة القادم المقرر انعقاده في 4 ابريل المقبل.

وافادت الشركة بأن الاثار المترتبة على الشركة نتيجة انهائها لعقود ايجار عدد (4) طائرات، والتي كانت تستأجرها الشركة من شركتي (انترناشونال ليس فاينانس كوربوريشن، ايه اي ار سي ايه بي افيشن سولوشين) وتأثيرهما بواقع 6,4 ملايين دينار كخسائر على الشركة جراء انهاء عقود الطائرات الاربع.

ثانيا مناقشة مدى امكانية اعادة الطائرات المؤجرة من شركة الافكو حيث اطلع مجلس الادارة على المطالبات المبدئية لشركة الافكو البالغة 70 مليون دولار حالة الغاء عقود ايجار الطائرات المبرمة معها، وعددها 3 طائرات وقرر مجلس الادارة تكليف الرئيس بالتفاوض مع مجلس ادارة شركة الافكو واخطار مجلس الادارة بما يستجد في حينه.

«الصناعات الوطنية» تخسر 19,2 مليون دينار في 2010

أعلنت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة انها سجلت خسائر بقيمة 19,2 مليون دينار بواقع خسارة 15 فلسا للسهم في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مقارنة بخسارة بلغت 23,1 مليون دينار بواقع خسارة 18 فلسا للسهم في الفترة ذاتها من عام 2009. وقالت الشركة في بيان على الموقع الالكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية ان إجمالي حقوق المساهمين بلغ 637,4 مليون دينار في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مقارنة بنحو 544,3 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2009.

«وضوح»: 4,3 مليارات دينار خسائر السوق في الربع الأول بسبب الحذر والتوترات السياسية

أداء أسواق المنطقة في 2010 مقابل بـ 2011

ذكر تقرير شركة وضوح للاستشارات الاقتصادية ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية جاء مخيبا للآمال في جولته الأولى من العام الحالي، حيث بلغ حجم الخسائر التي تكبدها السوق في الربع الأول 4,3 مليارات دينار، فقد تراجع مؤشر السوق السعري بنسبة 9,5٪ للربع الأول في حين تراجع المؤشر الوزني بنسبة 9,4٪ عن الفترة نفسها، هذا ولم ينج أي من قطاعات السوق من التراجعات حيث غطى اللون الأحمر معظم القطاعات وتصدر تلك القطاعات من حيث التراجع كل من قطاع الصناعة، الاستثمار، الخدمات، بنسبة 16,5٪، 15,3٪، 12,1٪ على التوالي. وحول مؤشرات القطاعات وعلى مستوى أحجام التداول ذكر التقرير أنها اتسمت هي أيضا بالضعف بالمقارنة مع الربع المنتهي في العام 2010 حيث تراجعت قيمة التداول بنسبة 24٪ في حين تراجعت كمية التداول بنسبة 18٪ عن الربع السابق، ويمكن اكتشاف هشاشة السوق من خلال سرعة استجابة السوق للأحداث السلبية والعكس صحيح في التعامل مع الأحداث الإيجابية فلو نظرنا على سبيل المثال إلى أسواق المال المجاورة نجد أنها وعلى الرغم من تأثرها بالأحداث السياسية إلا أن تفاعلها جاء بشكل عقلاني ومنطقي وسرعان ما يكون هناك استيعاب للوضع وتسود العقلانية من جديد، وفي الجانب الآخر كانت استجابة السوق الكويتي للأحداث السلبية في غالب الأحيان مبالغا فيها بالمقارنة مع بقية الأسواق، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال الرسم البياني المرفق والذي يوضح أداء أسواق المنطقة خلال الربع الأول حيث جاء سوق الكويت للأوراق المالية بالمركز الثاني من حيث التراجع، ليعكس لنا مدى حالة التردي وعمق المشكلات التي يعاني منها السوق الكويتي بشكل خاص.

تطورات سياسية

وقد كان للأحداث والتطورات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي أثر واضح على مجريات التداول خلال الربع حيث كان لتلك الأحداث دور كبير في تقليص المكاسب التي تحققت منذ يوليو الماضي، فمع بداية شهر يناير اتجهت الأنظار نحو مجلس الأمة انتظارا لما ستؤول إليه نتائج جلسة طرح الثقة في الحكومة وقد ساد الترقب والإحجام عن الشراء في تلك الفترة انتظارا لما ستنتج عنه نتائج التصويت، وقد تخطت الحكومة تلك الجلسة بنجاح ليتجاوز السوق تلك المرحلة الحرجة ويشهد عودة للمستثمرين من جديد، إلا أن الهدوء على الساحة السياسية الداخلية لم يدم طويلا وسرعان ما عادت الأمور إلى التوتر من جديد حيث ان تقديم ورقة استجواب وزير الداخلية تسبب في عودة الإرباك بين أوساط المستثمرين، ثم عادت الأوضاع إلى الهدوء تزامنا مع الأعياد الوطنية في شهر فبراير، وسرعان ما عاد التوتر مع عودة مجلس الأمة للانعقاد في مارس، حيث بدأ المشهد يأخذ منحى التصعيد من جديد بين المجلس والحكومة حيث بلغ عدد الاستجوابات المقدمة 6 استجوابات الأمر الذي أضاف ضغوطات إلى الضغوطات التي يشهدها السوق.

إقرار اللوائح لهيئة أسواق المال

ومن بين الأحداث المهمة التي شهدها السوق خلال الربع الأول صدور اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال حيث أعلن مجلس مفوضي «هيئة أسواق المال» عن صدور اللائحة وتضمنت المسودة 444 مادة وبذلك يدخل سوق الكويت للأوراق المالية مرحلة جديدة وهي مرحلة التطبيق الفعلي.

أداء الربع الأول يزيد من مخاوف المستثمرين

ذكر التقرير انه على الرغم من المؤثرات السياسية سواء الخارجية أو الداخلية إلا أن الفيصل أو كلمة الفصل هي في نهاية المطاف لنتائج أعمال الشركات فكل ما ذكرناه ما هي إلا مؤثرات مؤقتة سرعان ما تتلاشى وما يبقى وما يهم أي مستثمر هو الأداء المالي والعائد على الاستثمار، ومن الواضح أن الأوضاع تدعو للقلق وغير مطمئنة، حيث ان تراجعات السوق خلال الربع الأول من هذا العام لاشك أنها ستلقي بظلالها على نتائج أعمال الشركات للربع الأول، وفي ظل الظروف التي يمر بها السوق والمخاطر المرتفعة للاستثمار فإن المستثمرين بحاجة إلى المزيد من المعلومات سواء عن أوضاع الشركات للربع الأول وخصوصا بعد التراجعات الأخيرة للسوق، كما أنه من غير المتوقع أن يشهد السوق استقرارا قبل انقضاء التوترات السياسية التي تسود المنطقة وبالتالي من الصعب الحكم على انتهاء المسار الهبوطي للسوق وتحديد المسار المستقبلي لحركة الأسعار في الوقت الحالي ما لم يكن هناك متغيرات اقتصادية إيجابية تدعم قرارات المستثمرين في هذه المرحلة.

12 مليون دينار أرباح «المال للاستثمار» لـ 2010

أعلنت البورصة ان شركة المال للاستثمار قد حصلت على موافقة بنك الكويت المركزي على بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 أمس. وقد حققت الشركة أرباحا قدرها 12 مليون دينار بما يعادل 22,75 فلسا للسهم مقارنة بخسائر قدرها 12 مليون دينار بما يعادل 24,09 فلسا للسهم للفترة المقارنة من 2009، علما بان مجلس ادارة الشركة سيجتمع لاحقا لاعتماد هذه البيانات.

57,4 ألف دينار أرباح «لؤلؤة الكويت العقارية»

اعتمد مجلس ادارة شركة لؤلؤة الكويت العقارية البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 خلال اجتماعه أمس، واظهرت النتائج تحقيق أرباح قدرها 57,4 الف دينار بما يعادل 0,23 فلس للسهم مقارنة بخسائر قدرها 9,5 ملايين دينار بما يعادل 37,94 فلسا للسهم للفترة المقارنة من 2009. وأوصى مجلس ادارة الشركة عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، علما ان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

4,6 ملايين دينار خسائر «جيزان» لـ 2010

اعتمد مجلس ادارة شركة جيزان القابضة البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 لدى اجتماعه أمس، وأظهرت النتائج تحقيق خسائر قدرها 4,6 ملايين دينار بما يعادل 17 فلسا للسهم مقارنة بخسائر قدرها 3,8 ملايين دينار بما يعادل 14 فلسا للسهم للفترة المقارنة من 2009 ، واوصى مجلس ادارة الشركة عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، علما ان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

«المقاولات البحرية» تربح مليوني دينار

اعتمد مجلس ادارة شركة المقاولات والخدمات البحرية البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 خلال اجتماعه أمس، وأظهرت النتائج تحقيق أرباح قدرها 2 مليون دينار بما يعادل 10,29 فلوس للسهم مقارنة بأرباح قدرها 3,3 ملايين دينار بما يعادل 16,96 فلسا للسهم للفترة المقارنة من 2009. وأوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع 5٪ نقدا للمساهمين (5 فلوس لكل سهم) و5٪ اسهم منحة (5 أسهم لكل 100 سهم) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، علما أن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.